الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.24
13 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

جمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٥/٥٠ و ٩٨/٥٠ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٦٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وإلى ما يتصل بهما من اتفاقات دولية تتعلق بالتجارة والتنمية والنمو الاقتصادي والقضايا المترابطة في هذا المجال،

وإذ تؤكد على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، وقائم على قواعد محددة وعادل ومأمون وغير تمييزي وشفاف وقابل للتنبؤ،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ملائمة ومواتية، ومناخ استثماري إيجابي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل وخاصة من أجل تحقيق النمو والتنمية للبلدان النامية، وإذ تؤكد كذلك مسؤولية كل بلد عن سياساته الاقتصادية الخاصة بالتنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بالنتائج المتفق عليها، المنبثقة عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ بشأن موضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة"(١)،

---

* نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ و الصين.

(١) A/52/3، الفصل الثاني، الفقرة ٥.

141197 141197 97-31682

وإذ تنوه مع الارتياح بالنتيجة التي أسفرت عنها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، في نيسان/أبريل و أيار/مايو ١٩٩٦،

وإذ تحيط علما كذلك بأن المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية سوف يعقد في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٨،

أولا

١ - تؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٢ - تؤكد من جديد إرادتها السياسية ومسؤوليتها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها التي تم التوصل إليها في الدورة التاسعة للأونكتاد، المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، وخاصة الوثيقة المعنونة "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"[٢]. وترحب في هذا الصدد بعقد اجتماع استعراضي استثنائي رفيع المستوى في عام ١٩٩٨ بما من شأنه أن يسهم في الاستعدادات الجارية لعقد الدورة العاشرة للأونكتاد في تايلند في عام ٢٠٠٠؛

٣ - ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأونكتاد لبناء شراكة دائمة من أجل التنمية مع العناصر غير الحكومية الفاعلة، بما في ذلك ما يتم من خلال مبادرة "شركاء من أجل التنمية" المقرر عقدها في ليون، فرنسا في عام ١٩٩٨؛

٤ - ترحب بالتقارير والنتائج المتفق عليها، المنبثقة عن مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الخامسة عشرة[٣] ودورته الرابعة والأربعين[٤] وتنوه بالمساهمة المهمة في أعمال المجلس المتمثلة في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧، وتقرير الاستثمار العالمي وتقرير عام ١٩٩٧ بشأن أقل البلدان نموا؛

٥ - تؤيد جهود الأمين العام للأونكتاد من أجل التنفيذ الكامل للإصلاحات البعيدة المدى على النحو الذي يتجسد في محصلة الدورة التاسعة للأونكتاد؛

---

(٢) انظر A/51/308.

(٣) A/52/15 (Part I).

(٤) A/52/15 (Part II).

٦ - تنوه بأن الأونكتاد ما برح يفيد بصورة متزايدة من تكنولوجيا المعلومات لتوسيع فعاليته، وتشجع المؤتمر على أن يكفل إفادة البلدان النامية كاملا من هذه التكنولوجيات الجديدة؛

٧ - تلاحظ الاستخدام المتزايد للتجارة الالكترونية في ممارسة التجارة الدولية، وتحث منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأونكتاد، على مساعدة البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا في هذا المضمار؛

٨ - تسلم بضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بحكم ما يتمتع به من ميزة نسبية في معالجة القضايا الإنمائية المتصلة بالتجارة، تيسير إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي، بطريقة تحقق التكامل مع منظمة التجارة العالمية إضافة إلى تعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛

٩ - تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل، على أساس محصلة نتائج دورته التاسعة، تحديد وتحليل الآثار المترتبة بالنسبة للتنمية على القضايا المتصلة بالاستثمار، آخذا بعين الاعتبار مصالح البلدان النامية ومراعيا الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الأخرى؛

١٠ - تدعو الأونكتاد إلى أن يواصل، في جملة أمور، متابعة التطورات الحاصلة في نظام التجارة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بآثارها على البلدان النامية، وأن يحدد الفرص الجديدة الناشئة عن تطبيق اتفاقات جولة أوروغواي وأن يساعد البلدان النامية على المشاركة الفعالة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛

ثانيا

١١ - تحيط علما بالمحصلة التي انبثق عنها المؤتمر الوزاري الافتتاحي لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بما في ذلك استعراض تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وجدول أعمالها الضمني وترحب باعتماد المؤتمر خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا؛

١٢ - تسلم بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي المفتوح في خلق فرص جديدة أمام توسيع التجارة والاستثمار؛

١٣ - تؤكد الحاجة إلى الإدماج الكامل للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد العالمي بوسائل شتى من بينها تحسين الفرص أمام صادراتها للوصول إلى الأسواق طبقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛

١٤ - ترحب في هذا الصدد بالتسليم بضرورة أن تمضي الحركة باتجاه المزيد من الانفتاح بالنسبة للاقتصادات النامية، على أساس عملية منتظمة تستند إلى سياسات فعالة على الصعيدين الدولي والوطني، مع ضرورة أن تنطوي هذه السياسات على نهج تدريجي إزاء تكامل مكيف يتم تهيئته ليناسب ظروف فرادى البلدان[٥]؛

١٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة تحرير التجارة في المجالات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للدول النامية، بما في ذلك ما يتم من خلال الخفض الملموس للتعريفة الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعوق التجارة وخاصة الحواجز غير الجمركية، كما تؤكد من جديد على ضرورة إزالة الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات التجارية الدولية بما يؤدي إلى تحسين فرص طرح صادرات البلدان النامية وتعزيز تنافسية صناعاتها المحلية وتيسير التكيف الهيكلي فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو؛

١٦ - تؤكد على ضرورة أن يقوم جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بتنفيذ التزاماتهم فيما يتعلق باتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا ومبكرا وأمينا ومتواصلا، وعلى ضرورة التطبيق الفعال لجميع أحكام الوثيقة الختامية التي تجسدت فيها نتائج مفاوضات جولة أوروغواي المتعددة الأطراف[٦] وذلك لتعظيم النمو الاقتصادي والمنافع الإنمائية الناجمة عنه للجميع، مع مراعاة الصعوبات والمصالح الخاصة بالبلدان النامية، وتؤكد في هذا الصدد من جديد الحاجة إلى التنفيذ الكامل للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية طبقا لاتفاقات جولة أوروغواي؛

١٧ - تؤكد أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له، وترحب بالعملية الموجهة نحو تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتؤكد على ضرورة قيام الحكومات الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية المعنية بالأمر بمد يد المساعدة إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل ما تبذله من جهود نحو الانضمام إلى تلك المنظمة بصورة سريعة وشفافة على أساس حقوق والتزامات الانضمام إليها، وعلى ضرورة قيام الأونكتاد بتقديم المساعدة التقنية اللازمة للإسهام في إدماج تلك البلدان إدماجا كاملا وسريعا في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

---

(٥) A/52/15 (Part II)، الفصل الأول، الفرع باء، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٠ (د - ٤٤)، الفقرة ٨).

(٦) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حررت في مراكش في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

١٨ - تؤكد أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بنزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي؛

١٩ - تعرب عن الأسف إزاء أي محاولة ترمي إلى تجاوز أو إضعاف الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، مثل اللجوء إلى تدابير انفرادية علاوة على التدابير المتفق عليها في جولة أوروغواي وتشدد على ضرورة عدم استخدام الشواغل البيئية أو الاجتماعية لأغراض حمائية؛

ثالثا

٢٠ - تؤكد الحاجة إلى الأخذ بنهج متوازن ومتكامل إزاء قضايا البيئة والتجارة والتنمية، كما تسلم بضرورة أن يكون هدف الحكومات هو ضمان أن تصبح سياساتها التجارية والبيئية داعمة لبعضها البعض بغية تحقيق التنمية المستدامة، على ألا تستخدم سياساتها وتدابيرها البيئية التي تنطوي على آثار تجارية لأغراض حمائية تحقيقا لتلك الغاية؛

٢١ - تشجع الأونكتاد على مواصلة أعماله في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، ولا سيما الاضطلاع بدوره الخاص في تشجيع التكامل في مجالات التجارة والبيئة والتنمية[٧] من خلال تدارس قضايا التجارة والتنمية من منظور إنمائي؛

رابعا

٢٢ - تؤكد من جديد ضرورة إعطاء الأولوية للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا، وتؤكد من جديد بوجه خاص ضرورة اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، لمساعدة أقل البلدان نموا على تعظيم الإفادة من الفرص المحتملة في هذا الصدد مع التقليل إلى أدنى حد من الصعوبات التي تنشأ عن اتفاقات جولة أوروغواي؛

٢٣ - تحث الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على التنفيذ التام والسريع للإعلان الوزاري بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا[٦] والتطبيق الفعال للقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة الناجمة عن برنامج الإصلاح بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٦] وكذلك التوصيات الصادرة عن استعراض منتصف المدة العالمي لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان

نموا في التسعينات وعن الدورة التاسعة للأونكتاد من حيث اتصالها بالتجارة وبالمسائل المتعلقة بالتجارة في أقل البلدان نموا؛

---

(٧) انظر القرار ٩٥/٥٠، الفقرة ٢٧.

٢٤ - تطلب إلى الحكومات والهيئات والمنظمات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وإلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، اتخاذ تدابير محددة بهدف التنفيذ التام والعاجل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك اتخاذ التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة للمؤتمر، وخاصة فيما يتصل بالتجارة والتنمية؛

٢٥ - تدعو كلا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين التعاون بين البرامج القطرية للمؤتمر لصالح أقل البلدان نموا، والحوار العام بشأن الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية لهذه البلدان في اجتماعات المائدة المستديرة للفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢٦ - تؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص، في سياق التعاون الدولي، المتعلق بقضايا التجارة والتنمية، من أجل تنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة الموجهة إلى تلبية الاحتياجات ومعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية، فضلا عن ضرورة الاعتراف بأن البلدان النامية التي تقدم خدمات العبور تحتاج إلى دعم كاف من أجل صيانة وتحسين هياكلها الأساسية الخاصة بالعبور؛

٢٧ - تدعو البلدان المانحة للأفضليات إلى أن تواصل تحسين وتجديد برامج نظامها المعمم للأفضليات اتساقا مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي، ومع هدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي، وتشدد على أنه ينبغي إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بضمان زيادة الانتفاع بخطط نظام الأفضليات المعمم وخاصة من جانب أقل البلدان نموا؛

٢٨ - تحيط علما بالقلق الذي أبدته الأطراف المستفيدة من أن توسيع نظام الأفضليات المعمم بربط الأهلية باعتبارات غير تجارية قد ينتقص من قيمة مبادئه الأصلية، وهي بالتحديد عدم التمييز والعالمية واقتسام الأعباء وعدم المعاملة بالمثل؛

٢٩ - تؤكد على ضرورة أن تشارك البلدان النامية كاملا وبصورة أنجع في أنشطة إرساء القواعد ووضع المعايير في النظام التجاري الدولي وتشدد على أنه ينبغي للحكومات، وللمنظمات الدولية أن تقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بصورة أكثر فعالية في هذا النظام؛

٣٠ - تؤكد ضرورة المتابعة الفعالة من جانب المجتمع الدولي للإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر المعني بالتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، المعقود في سان خوسيه، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الذي سلَّم بأمور شتى منها أهمية التجارة الدولية بوصفها آلة لم يسبق لها مثيل في تحريك عجلة النمو في البلدان النامية، فضلا عن فرص وتحديات العولمة والتحرير، والحاجة إلى الإدماج الكامل للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، وضرورة التصدي لاستمرار تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي؛

٣١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع الأونكتاد، تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن التوصيات المتعلقة بفعالية المتابعة للأجزاء ذات الصلة من النتائج المتفق عليها، المنبثقة عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ بشأن موضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة"[(١)]؛

٣٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار بما في ذلك التطورات التي استجدت على النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- - - - -